Graduate College Journal – NU
Vol.15 -2020, No. (3)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد 15 –2020، العدد (3)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

دور المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية

آمنه حجازي عبد الله حجازي
كمال أحمد يوسف

[1]وزارة المالية والاقتصاد ، ولاية القضارف .
[2]كلية التجارة - جامعة النيلين -

المستخلص

تناول البحث دور المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية ، تمثلت مشكلة البحث في معرفة مدى تأثير المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية ، إختبر البحث الفرضية الآتية ، للمراجعة المشتركة دور في تحسين جودة التقارير المالية ، هدف البحث إلى دراسة ومعرفة أثر المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية، التعرف على آراء الكتاب والباحثين فيما يتعلق حول جودة المراجعة المشتركة وأثرها في تحسين جودة التقارير المالية، التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه المراجعة المشتركة في السودان . توصل البحث إلى عدة نتائج منها ، إن الإلتزام بالمراجعة المشتركة يؤكد موضوعية المعلومات في التقارير و القوائم المالية ويفيد في التخطيط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ، وأوصت الدراسة بأن على مكاتب المراجعة الاستفادة من عمليات وتطبيقات المراجعة المشتركة.

الكلمات المفتاحية : المراجعة المشتركة ، التقارير المالية ، الجودة ، التحسين.

أولاً : الإطار المنهجي

في الآونة الأخيرة تزايد إهتمام الباحثين بطبيعة سوق خدمات المراجعة ، وما يرتبط به من ظواهر وذلك لحدوث تطورات سريعة طرأت وفرضت نفسها على ذلك السوق ، الأمر الذي شكل دافعاً قوياً لدى الباحثين في المراجعة نحو توظيف أدوات البحث العلمي لمحاولة قياس وتفسير أبعاد الظواهر وقياس العوامل المؤثرة فيها ، وبيان آثارها الإيجابية والسلبية على سوق خدمات المراجعة ، ومن هذه الظواهر المراجعة المشتركة ، مفهوم المراجعة المشتركة يرتكز في قيام شركتين أو أكثر من شركات المراجعة بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد ، تتميز بإصدار تقرير مراجعة مشترك وتنفيذ برنامج مراجعة واحد (تقسيم أعمال المراجعة) بناءاً على التخطيط المشترك .

ظهر أداء المراجعة المشتركة وفقاً لمدخل المراجعة المشتركة كحدث مثير للجدل على مستوى الممارسة المهنية ، وأنتقل هذ ا الجدل بدوره إلى الجانب الأكاديمي لعلم المراجعة ، فعلى الرغم من أن مفهوم المراجعة المشتركة وتنفيذ عملية المراجعة وفقاً لذلك المدخل متعارف عليها منذ عقود مضت سواء عالمياً أو إقليمياً أو على المستوى المحلي ، إلا أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما تبعها من إتهامات لمهنة المحاسبة والمراجعة بأنها أحد الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة لما تضمنه القوائم المالية من تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش وإبداء مراقب الحسابات رأي نظيف عن هذه القوائم أدت إلى زيادة الاهتمام المهني والأكاديمي بالطرق التي تضمن عدم تكرار تلك الانتهاكات من قبل مهنة المراجعة وممارسيها ، وكانت البداية بتحديد أوجه القصور في أداء مهنة المراجعة ، وكانت أهم أوجه القصور التي تناولتها الدراسات تآكل إستقلال مراقب الحسابات وما تبعه من إنخفاض جودة عملية المراجعة ، واتجهت الدراسات الأكاديمية لتحديد سبل علاج ذلك القصور واستعادة الثقة في جودة مراجعة القوائم المالية ، ولعل أحدث تلك السبل هو تفعيل مدخل المراجعة المشتركة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في معرفة مدى تأثير المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى الآتي :

1-دراسة ومعرفة أثر المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية .

2-التعرف على آراء الكتاب والباحثين فيما يتعلق حول المراجعة المشتركة وأثرها في تحسين جودة التقارير المالية .

3-التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه المراجعة المشتركة في السودان.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من أن المراجعة المشتركة لها أثر كبير في تحسين جودة التقارير المالية ولاشك أن اتساع وكبر حجم المنشآت في عالم اليوم قد أحدث تحولاً كبيراً في حجم وكمية العمليات المحاسبية الخاضعة للمراجعة فازداد حجمها بصورة لافتة رغم إن فترة المراجعة محدودة وأدى كثرة العمليات الحسابية في تلك المنشآت وتشابكها إلى زيادة حجم المخاطر فيها .

فرضيات البحث

إختبرت الدراسة الفرضية التالية :
للمراجعة المشتركة دور في تحسين جودة التقارير المالية .

هيكل البحث

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الأول : المراجعة المشتركة .
المبحث الثاني : جودة التقارير المالية .
المبحث الثالث : الجانب الميداني (النتائج والتوصيات) .

ثانيا :الدراسات السابقة

1- دراسة عمر (2012م) :

تناولت الدراسة المراجعة البيئية ودورها في تحسين نوعية التقارير المالية لمنظمات الأعمال السودانية . تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إلتزام منظمات الأعمال السودانية بمتطلبات المراجعة البيئية ، وماهو أثر تطبيق المراجعة البيئية على التقارير المالية لمنظمات الأعمال السودانية ، وكيف يؤدي الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية لمنظمات الأعمال السودانية، وهل تعكس تقارير المراجعة البيئية التي يتم إعدادها بواسطة ديوان المراجعة القومي التطبيق السليم للمراجعة البيئية في السودان .
هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل المتطلبات الأساسية التي تمكن من التطبيق السليم للمراجعة البيئية، ومعرفة مدى إلتزام منظمات الأعمال السودانية بتطبيق متطلبات المراجعة البيئة وعكس ذلك في التقارير المالية ، وتوضيح الدور الذي يلعبه تطبيق المراجعة البيئية في منظمات الأعمال السودانيةعلى التقارير المالية في زيادة جودتها وكفاءتها، والتحقق من إلتزام منظمات الأعمال السودانية تتبنى نظام الإدارة البيئية وتعتبرها واحدة من إداراتها .

وأختبرت الدراسة الفرضيات الآتية ، تلتزم منظمات الأعمال السودانية بمتطلبات تطبيق المراجعة البيئية ، وأن هناك علاقة إيجابية بين تطبيق المراجعة البيئية وكفاءة التقارير المالية لمنظمات الأعمال السودانية ، وأن تقارير المراجعة التي يتم إعدادها بواسطة ديوان المراجعة القومي لا تعكس التطبيق السليم للمراجعة البيئية في السودان .

وخرجت الدراسة بالنتائج الآتية ، يساعد تطبيق المراجعة البيئية منظمات الأعمال السودانية على إعداد البيئي بصورة مثلى ، يؤدي تطبيق المراجعة البيئية في منظمات الأعمال السودانية إلى زيادة الأهمية النسبية للتقارير المالية ، يوفر معلومات محاسبية غير متحيزة ، يدعم تطبيق المراجعة البيئية في منظمات الأعمال السودانية الميزة التنافسية للمنشأة ويعد مؤشر جيد لمعرفة إستمرارية المنشأة في العمل .

يتضح مما سبق أن الدراسة ركزت على المراجعة البيئية ودورها في تحسين نوعية التقارير المالية لمنظمات الأعمال السودانية ، بينما ركز البحث على الإتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية و دورها في الحد من مخاطر المراجعة و جودة التقارير المالية .

2- دراسة د. صالح (2016):

تمثلت مشكلة الدراسة في ما مدى قناعة مكاتب المراجعة الخارجية بأهمية الفوائد المترتبة على تطبيق نظام المراجعة المشتركة ، ما مدى اهتمام مكاتب المراجعة الخارجية السودانية بالعوامل الداعمة للحد من ظهور فجوة التوقعات في أداء المراجعين ، ما الأثر المتوقع للمراجعة المشتركة في الحد من ظهور فجوة التوقعات في أداء المراجعين بمكاتب المراجعة الخارجية .

هدفت الدراسة إلى دراسة ومعرفة الأثر المتوقع للمراجعة المشتركة في الحد من ظهور فجوة التوقعات .

تمثلت أهمية الدارسة في تحديد الفوائد المترتبة على تطبيق نظام المراجعة المشتركة . إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية ، هناك قناعات من جانب مكاتب المراجعة الخارجية السودانية بأهمية الفوائد المترتبة على تطبيق نظام المراجعة المشتركة ، الممارسات الجارية من جانب مكاتب المراجعة الخارجية السودانية تسهم في الحد من ظهور فجوة التوقعات في أداء المراجعين ، يؤدي تطبيق نظام المراجعة المشتركة إلى الحد من ظهور فجوة التوقعات في أداء المراجعين بمكاتب المراجعة الخارجية السودانية .

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الممارسات الجارية من جانب مكاتب المراجعة الخارجية السودانية تسهم في الحد من ظهور فجوة التوقعات في أداء المراجعين ، يؤدي تطبيق نظام المراجعة المشتركة إلى الحد من ظهور فجوة التوقعات في أداء المراجعين بمكاتب المراجعة الخارجية السودانية .

3-دراسة منى(2016م):

تناولت الدراسة التخصص الصناعي والمراجعة المشتركة ودورهما في زيادة الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي .

تمثلت مشكلة البحث في هل المراجع المتخصص لديه قدر من الخبرة المتخصصة التي تفيد الإدارة في أداء أعمالها ، هل المراجعة المشتركة تقلل من إحتمال وقوع الأخطاء الجوهرية من قبل المراجعين ، وتعمل على مستوى حماية المراجعين من الناحية القانونية ، هل التقرير الصادر عن عملية المراجعة المشتركة يكون أفضل وأقوى حيث أنه يصدر عن مجموع خبرات المراجعين الفنية والمالية معاً .

تمثلت أهمية البحث في إبرازأهمية التوافق بين التخصص الصناعي للمراجع الخارجي والمراجعة المشتركة كشرط لتحقيق الكفاءة المهنية لمراجعي الحسابات. يهدف البحث الى التعرف على مدى مساهمة التخصص الصناعي للمراجع الخارجي والمراجعة المشتركة في تحسين جودة عمليات المراجعة ودراسة وتحليل تأثير التخصص الصناعي للمراجع الخارجي كأحد الإتجاهات الحديثة للمراجعة على الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي وزيادة جودة اداءه المهني .

إفترضت الدراسة الفرضيات الآتية أن المراجع المتخصص لديه قدر من الخبرة المتخصصة التي تفيد الإدارة في اداء أعمالها ، وأن المراجعة المشتركة

تقلل من إحتمال وقوع الأخطاء الجوهرية من قبل المراجعين ، كما تعمل على مستوى حماية المراجعين من الناحية القانونية ، وأن التقرير الصادر عن عملية المراجعة المشتركة يكون أفضل وأقوى حيث أنه يصدر عن مجموع خبرات المراجعين الفنية والمالية معاً .

خرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها أن المراجع المتخصص لديه قدر من الخبرة المتخصصة التي تفيد الإدارة في اداء أعمالها ، وإن المراجعة المشتركة تقلل من إحتمال وقوع الأخطاء الجوهرية من قبل المراجعين ، وإن التقرير الصادر عن عملية المراجعة المشتركة يكون أفضل وأقوى حيث أنه يصدر عن مجموع خبرات المراجعين الفنية والمالية معاً.

4-دراسة يسري (2017) :

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وضوح أثر المراجعة المشتركة على فجوة التوقعات ودرجة التركيز في سوق خدمات المراجعة ويمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية ، ما هو أثر المراجعة المشتركة على تضييق فجوة الأداء ، ما هو دور المراجعة المشتركة في تضييق فجوة الالتزام ، هل تؤدي المراجعة المشتركة إلى تضييق فجوة التقرير.

هدفت الدراسة إلى دراسة ومعرفة أثر المراجعة المشتركة على فجوة التوقعات.

تمثلت أهمية الدراسة في دراسة أثر المراجعة المشتركة على فجوة التوقعات ودرجة التركيز في سوق خدمات المراجعة .

افترضت الدراسة الفرضيات الآتية ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وتضييق فجوة الأداء ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وتضييق فجوة الالتزام ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وتضييق فجوة التقرير.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك أثر للمراجعة المشتركة على فجوة التوقعات ودرجة التركيز في سوق خدمات المراجعة ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وتضييق فجوة الالتزام ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وتضييق فجوة التقرير.

5-دراسة وجدان (2017م) :

تناولت الدراسة الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية .

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المتغيرات الحادثة في البيئة المصرفية أدت إلى إتساع دور المراجعة فتضمن نشاط المراجعة الداخلية دور إستشاري، توكيدي، إستقلالية المراجعة الداخلية، دور حوكمي ، دعم إدارة المخاطر، وقد زادت أهمية هذه الأدوار في ظل التحديات التي تواجهها المصارف بسوء الإدارة وحدوث بعض التجاوزات سواء كانت مالية أو إدارية أو تلاعب في المعلومات والبيانات في تقاريرها السنوية لتحقيق مكسب محدد وهو مايعتبر خروج عن المخطط وإعطاء معلومات تفتقر إلى المصداقية للمستثمرين التي على أساسها يتم إتخاذ قراراتهم ، و يمكن بلورة مشكلة الدراسة في مامدى تأثير الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في جودة التقارير المالية بالمصارف .

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في محاولة الكشف عن الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في جودة التقارير المالية بالمصارف وذلك من خلال بيان مدى تأثير الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ، دور حوكمي دعم إدارة المخاطر في ملائمة التقارير المالية للمصرف ، وتحديد مدى تأثير الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في موثوقية التقارير بالمصرف، وتناولت الدراسة الدراسة إختبار الفرضيات الآتية أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وملائمة التقارير المالية بالمصرف ، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الإستشاري وملائمة التقارير المالية للمصرف، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستقلالية المراجعة الداخلية وملائمة التقارير المالية للمصرف ، وخرجت الدراسة بالنتائج الآتية ، إن محور ملائمة التقارير المالية بالمصرف مرتفع نسبيا ، ويعذى ذلك إلى إهتمام المصرف بإصدار تقارير مالية لديها القدرة على المقارنة والتنبؤ والقابلية للفهم من قبل المستثمرين خاصة غير ذات العلاقة بالمحاسبة ، وأن محور موثوقية التقارير المالية بالمصرف مرتفع نسبيا، ويعذى ذلك إلى أن معلومات التقارير المالية للمصرف تعبر عن الأحداث المالية التي حدثت خلال العام و تمثيلها للأحداث الإقتصادية ذات الصلة بالمصرف ، و وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوار المراجعة الداخلية الحديثة وملائمة التقارير المالية للمصرف .

يتضح مما سبق أن الدراسة ركزت على الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية بينما ركز البحث على الإتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية و دورها في الحد من مخاطر المراجعة و جودة التقارير المالية .

التعقيب على الدراسات السابقة

إختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في أنه ركز على دور المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية ، وهدف هذا البحث إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه البحث في السودان . بينما هدفت الدراسات السابقة إلى دراسة وتحليل المتطلبات الأساسية التي تمكن من التطبيق السليم للمراجعة البيئية ، دراسة ومعرفة الأثر المتوقع للمراجعة المشتركة في الحد من ظهور فجوة التوقعات ، التعرف على مدى مساهمة التخصص الصناعي للمراجع الخارجي والمراجعة المشتركة في تحسين جودة عمليات المراجعة ودراسة وتحليل تأثير التخصص الصناعي للمراجع الخارجي كأحد الإتجاهات الحديثة للمراجعة على الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي وزيادة جودة اداءه المهني ، دراسة ومعرفة أثر المراجعة المشتركة على فجوة التوقعات ، محاولة الكشف عن الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في جودة التقارير المالية بالمصارف وذلك من خلال بيان مدى تأثير الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية .

ثالثاً : المراجعة المشتركة

1- مفهوم المراجعة المشتركة:

ظهر أداء المراجعة وفقاً لمدخل المراجعة المشتركة كحدث مثير للجدل على مستوى الممارسة المهنية ، وأنتقل هذا الجدل بدوره إلى الجانب الأكاديمي لعلم المراجعة ، فعلى الرغم من أن مفهوم المراجعة المشتركة وتنفيذ عملية المراجعة وفقاً لذلك المدخل متعارف عليها منذ عقود مضت سواء عالمياً أو إقليمياً أو على المستوى المحلي ، إلا أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة وماتبعها من إتهامات لمهنة المحاسبة والمراجعة بأنها أحد الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة لما تضمنه القوائم المالية من تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش وإبداء مراقب الحسابات رأي نظيف عن هذه القوائم أدت إلى زيادة الإهتمام المهني والأكاديمية بالطرق التى تضمن عدم تكرار تلك الإنتهاكات من قبل مهنة المراجعة وممارسيها .

تمثل المراجعة المشتركة الدافع الرئيسي وراء قيام المفوضية الأوربية بذلك في العمل على معالجة ظاهرة التركيز في سوق المراجعة ، حيث تسيطر مكاتب المراجعة العالمية الأربعة الكبرى على ما يقارب من 90% من إيرادات وأتعاب المراجعة في الدول العربية (حنان ، 2015م ، ص 448) .

كذلك تعني المراجعة المشتركة قيام مراجعين اثنين (أي مكتب مراجعة) بمراجعة حسابات ذات المنشأة حيث يصدران تقرير مراجعة مشتركاً يوقعان عليه جميعاً ، ويتحملان بموجبه المسئولية بشكل مشترك ، وغالباً ما يقومان بالتخطيط المشترك لعملية المراجعة مع توزيع مهام العمل الميداني فيما بينهما .

يري الباحثان أن المراجعة المشتركة هي مراجعة القوائم المالية بواسطة منشأتين مراجعة منفصلتين ومستقلتين مما يؤدي الي تحسين جودة التقارير المالية .

2- مفهوم المراجعة المشتركة:

تعريف المراجعة المشتركة بأنها مراجعة القوائم المالية بواسطة منشأتين مراجعة منفصلتين ومستقلتين ، حيث تشترك المنشأتين في الجهد المبزول وتوقعان سوياً على تقرير مراجعة واحد كما تتحملا المسئولية بصورة تضامنية عن الرأي المقدم في ذلك التقرير ، ويلاحظ أن تلك العملية تختلف عن المراجعة الثنائية والتي تتطلب من كل مراقب حسابات إصدار تقرير مراجعة مختلف عن الآخر ، ويرى البعض أن المراجعة المشتركة تحقق ميزتان وهما ، أنها توفر تحقق متبادل من جهود كل مراقب حسابات ، مما يؤدي إلى تحسين جودة عملية المراجعة ككل على الجانب الآخر.

3- أهداف المراجعة المشتركة :

إن المراجعة المشتركة لها العديد من الأهداف تتمثل في :

أ. إن المراجعة المشتركة تسهم في تعزيز إستقلال مراجعي الحسابات في مواجهة الشركة محل المراجعة والتي عليها يتم التعامل مع مراجعين إثنين في أمر يتعلق بالقوائم المالية .

ب. توفير بيئة يقوم من خلالها كل مراجع بالتحقيق من العناية المهنية المبذولة من المراجع الآخر .

ج. إن المراجعة المشتركة تسهم في تعزيز دقة أدلة المراجعة من جانب ، وفي المحافظة على إستقلال المراجع من جانب آخر.

د. زيادة جودة المراجعة وفاعليتها وذلك من خلال إكتشاف مراجع لأخطاء لم يكتشفها مراجع آخر .

هـ إن التقرير الصادر عن عملية المراجعة المشتركة يكون أفضل وأقوى حيث أنه يصدر عن مجموع خبرات المراجعين الفنية والمالية مجتمعين ، ولاشك أن مجموع تلك الخبرات غالباً يكون أكبر من خبرة أحدهما فقط .
يرى الباحثان إن من أهداف المراجعة المشتركة أنها تسهم في تعزيز دقة أدلة المراجعة من جانب ، وفي المحافظة على إستقلال المراجع من جانب آخر.

4- أهمية المراجعة المشتركة :

تتمثل في الاعتبارات التالية تعزيز إستقلالية المراجع الخارجي وتحقيق مستوى مرتفع من جودة عملية المراجعة عن طريق تحسين الخدمات المقدمة للمنشأة محل المراجعة ، زيادة فاعلية مناطق التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة من خلال شركات المراجعة على أن يكون أحداهما مكاتب المراجعة الأربعة الكبار مما يترتب عليه من زيادة فاعلية أجهزة رقابة الجودة المتبادلة وإصدار رأي مراجعة واحد وقوي ، تعتبر أحد الأدوات الهامة لدعم استقلالية المراجع وجودة التقارير المالية وإنعكاس ذلك على دقة تقرير المراجع الخارجي .

تأكيداً لأهمية المراجعة المشتركة ، تطبيق أفضل لإجراءات المراجعة مع الاستعانة بخبرة مشتركة في الإعتماد على معايير مراجعة مقبولة التطبيق ، التغلب على سيطرة مكاتب المراجعة العالمية الكبرى على سوق المراجعة وتعزيز جودة المراجعة ، وأنها لابد أن تكون في إطار زمني ملائم وأن تشتمل على ما يلي :

أ. المتطلبات الأخلاقية ومقتضيات الإستقلالية .
ب. المعلومات التي تؤكد الإلتزام والإمتثال للقوانين والقواعد التنظيمية التي يمكن أن ترفع من مستوى التحريف المادي في القوائم المالية .
ج. دراسة مؤشرات الإدارة المحتملة مع عرض للتغيرات في هيكل نظم الرقابة الداخلية .
د. مخاطر التحريف المادي الهامة والتي تم التعرف عليها في القوائم المالية الناتجة من أحد أطراف عملية المراجعة .
هـ إلمام المراجعين المشتركين بالقضايا التي تتم مناقشتها مع الإدارة ومسئولي الحكومة في إطار برامج المراجعة المشتركة المتعارف عليها .
و. إن كل الاجتماعات الهامة الجوهرية التي تشمل على إجتماعات التخطيط أو الإجتماعات لمناقشة المخاطر الرئيسية والمشاكل الجوهرية الهامة يجب أن تكون في ضوء ممثلين عن شركات المراجعة المشتركة مما يزيد من جودة عملية المراجعة في ضوء زيادة فاعلية برامج الاتصال بين المراجعين المشتركين .

يرى الباحثان إن أهمية المراجعة المشتركة تتمثل في تعزيز إستقلالية المراجع الخارجي وتحقيق مستوى مرتفع من جودة عملية المراجعة عن طريق تحسين الخدمات المقدمة للمنشأة محل المراجعة .

5- مزايا المراجعة المشتركة:

أ. الإستفادة من الخبرات المتنوعة المتاحة لدى فريق المراجعة المشتركة .

ب. تحقيق جودة أداء المراجعين وبخاصة مهارات المراجعين (صالح ،2016م ، ص11) .

ج. عمق المناقشة بين فريق المراجعة المشتركة وبخاصة مهارات المراجعين تفادي تحمل المسئولية القانونية المشتركة .

د. تفادي الإختناقات الناتجة عن ضيق وقت المراجع في أوقات الذروة .

هـ. خفض تكاليف الخبرة الضائعة النتيجة عن التدوير الإلزامي للمراجعين وخفض تكاليف المراجعة (محمد ،2011م ، ص 16).

و. الحد من إعادة صياغة القوائم المالية وجودة التقرير المالي.

ز. زيادة تقرير المراجعة وسرعة الإستجابة للأداء المعدلة في التقرير.

ح. تحقيق التركيز في سوق المراجعة ، الحد من الانحرافات في النظام المحاسبي للعميل .

ط. إستكمال النقص في الخبرة وتغطية أوجه القصور لدى بعضها البعض .الوصول إلى أدلة مراجعة أدق بالتالي أداء عملية المراجعة لمستوى أفضل.

يرى الباحثان أن مزايا المراجعة المشتركة تتمثل في زيادة تقرير المراجعة وسرعة الإستجابة للأداء المعدلة في التقرير ،الإستفادة من الخبرات المتنوعة المتاحة لدى فريق المراجعة المشتركة .

6- إيجابيات المراجعة المشتركة :

إن المراجعة المشتركة تعزز من إستقلال المراجع فقوة المراجعين في التعبير عن رأيهما قبل الإدارة أكبر منه في حالة وجود رأي مراجع واحد ، إن التقرير الصادر عن عملية المراجعة المشتركة يكون أفضل وأقوى حيث أنه يصدر عن مجموعة خبرات المراجعين الفنية والمالية مجتمعين ، تعزيز جودة المراجعة من خلال إشتراك أكثر من مكتب للمراجعة معاً يتبادلون الخبرات فيما بينهم ، تعزيز موقف المراجع في مواجهة الشركة محل المراجعة لصعوبة تنمية العلاقات بين المراجعين والشركة في حالة تعدد المراجعين ، الحد من الانحرافات في النظام المحاسبي للعميل ، تحقيق التركيز في سوق المراجعة ، إستكمال النقص في الخبرة وتغطية أوجه القصور لدى بعضها البعض ، الوصول إلى أدلة مراجعة أدق وبالتالي أداء عملية المراجعة بمستوى أفضل ، إن جودة المراجعة وفعاليتها ربما تزيد من حيث أن أحد المراجعين ربما يكتشف أخطاء لم يكتشفها المراجع الآخر وهو أمر وارد جداً في ضوء طبيعة عمليات المراجعة التي تعتمد أسلوب المعاينة وليس الحصر الشامل للعمليات (صلاح ،2002م ، ص 97) .

يرى الباحثان أن من إيجابيات المراجعة المشتركة تعزيز جودة المراجعة من خلال إشتراك أكثر من مكتب للمراجعة معاً يتبادلون الخبرات فيما بينهم .

7- سلبيات المراجعة المشتركة :

الزيادة الكبيرة المتوقعة في تكاليف عمليات المراجعة لشركات الأعمال ، فالأتعاب المدفوعة لمراجعين تتجاوز بشكل جوهري ما يدفع لمراجع واحد فقط ، المراجعة المشتركة يترتب عليها زيادة ملموسة في التكاليف مقابل أثر محدود على جودة المراجعة ، عدم إمكانية التوصل إلى رأي موحد بين المراجعين في بعض الحالات مثل حالة الاختلاف في الرأي (صلاح ،2002م ، ص11) .

يرى الباحثان أن سلبيات المراجعة المشتركة تتمثل في أنها عالية التكاليف ، وعدم التوصل إلى رأي موحد بين المراجعين في بعض الحالات مثل حالة إختلاف الرأي .

8- تجارب بعض الدول في المراجعة المشتركة (نماذج الدول التي تطبق المراجعة المشتركة): (أحمد ،2014م ، ص184)

أ- جنوب أفريقيا جعلت المراجعة المشتركة إلزامية بالنسبة لقطاع الخدمات المالية كالبنوك وإختيارية لبقية الشركات.

ب- في السويد تكون المراجعة المشتركة إلزامية بالنسبة للشركات الكبرى والشركات التي تعمل في نشاطي البنوك وشركات التأمين حيث تقوم الشركة بإختيار أحد المرجعين وتقوم هيئة الرقابة المالية بإختيار الآخر ، ويكون الأمر إختياري لبقية الشركات .

ج- النهج نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وسويسرا والهند .

د- دولة الدنمارك كانت المراجعة المشتركة إلزامية للشركات المسجلة في سوق المال حتى تخلت الدولة عن ذلك وجعلته إختيارياً إعتباراً من 2004م ، ورغم إن الأمر أصبح إختيارياً منذ ذلك العام إلا أن 20% من الشركات الدنماركية لازالت تتبع المراجعة المشتركة .

هـ - لازالت فرنسا ومنذ العام 1966م تلزم الشركات التي تقوم بإعداد ونشر قوائم مالية موحدة بمراجعتها من قبل مراجعين مستقلين .

و- تلزم الأنظمة في المملكة العربية السعودية البنوك وشركات التأمين على وجه التحديد أن يتم مراجعتها من قبل مراجعين إثنين وقد تم إصدار عدد من المراسيم الملكية في هذا الموضوع مثل المرسوم الملكي (5م) والمرسوم الملكي (6 م) .

زاد الإهتمام بموضوع المراجعة المشتركة بشكل حثيث في أعقاب صدور تقرير الإتحاد الأوربي عام 2010م بعنوان The " Audit Green Paper Crisis policy From وفي هذا التقرير جاءت الإشارة للمراجعة المشتركة من بين مهنة المراجعة في أعقاب الأزمات المالية وفي ذلك الوقت مثل التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي بعد مرور عدد محدد من الفترات المالية وكيفية تفعيل عمل لجان المراجعة ووضع قيود على الخدمات المسموح للمراجع بأدائها لعملائه من خلال فترة قيامه بمراجعة التقارير المالية لهؤلاء العملاء بالتالي فإن من أهم الأسباب وراء الاهتمام بالمراجعة المشتركة هو تحسين جودة تقرير المراجعة ، وتتطلب المراجعة المشتركة وجود مراجعين من ذوي

الكفاءات والخبرات المختلفة يحملون معارف ومهارات متخصصة يشترط أن يكونوا مسئولين عن أجزاء مختلفة من عملية المراجعة .

يرى الباحثان أن المراجعة المشتركة مطبقة في العديد من الدول مثل جنوب أفريقيا ، السويد ، الولايات المتحدة ، الدنمارك ، سويسرا ، الهند ، المملكة العربية السعودية .

9- أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة :

تعتمد قدرة المراجع على تدعيم مصداقية القوائم المالية والتقرير عن الممارسات غير السليمة على جودة المراجعة ، فالمراجعة عالية الجودة تسهم في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة من خلال تقييد حريتها في إختيار السياسات المحاسبية التي تؤثر في الأداء المالي للشركة.

ويرى أن جودة المراجعة تشير إلى مدى قدرة المراجع على إكتشاف المخالفات في النظام المحاسبي للعميل والتقرير عنها .
يرى أحد الكتاب أن جودة المراجعة تعني دقة المعلومات التي يتضمنها تقرير المراجع .
ويرى آخر أن المراجعة عالية الجودة هي التي تستطيع منع وإكتشاف إدارة الربحية ، ويرتكز الطلب على جودة المراجعة على مدى توافر آليات فعالة للرقابة على أداء الإدارة مثل لجنة المراجعة ، والحماية القانونية ، والرقابة الداخلية ، اما من ناحية العرض فقد إستندت الدراسات المرتبطة بهذا المجال إلى عاملين لتحفيز المراجع على تقديم خدمات جيدة هما .

أ. تكاليف المقاضاة : حيث أن تعرض المراجع للمسآءلة القانونية نتيجة فشل المراجعة يوفر لديه دوافع قوية لتقديم خدمات مراجعة جيدة .

-سمعة المراجع : حيث أن انخفاض جودة المراجعة يؤثر بالسلب على سمعة المراجع مما يؤدي إلى تحول العملاء إلى مكاتب مراجعة أخرى .

ب. وتتحقق جودة المراجعة من وجهة نظر المستخدم الخارجي من خلال عاملين هما : تعيين مراجع حسابات يتوافر لديه الكفاءة والإستقلال ، تشكيل لجنة مراجعة مستقلة .

يرى الباحثان أن المراجع المشتركة لها أثر كبير جداً على جودة المراجعة .

رابعاً : جودة التقارير المالية

ماهي جودة التقارير المالية

يحتاج المستثمرون إلي درجة عالية من الجودة في التقارير المالية ، والتي تؤدي إلي تحقيق الكفاءة المطلوبة للاستثمار. وتوفر جودة التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين
خاصة عن كمية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ، وكلما زادت جودة التقارير المالية تنخفض مخاطر الاستثمار(DeAngelo) .
فيما يتعلق بمعني جودة التقارير المالية فقد اختلفت الآراء حوله ، حيث يري المطلوب ان الإفصاح المالي الذي يتسم بالتوقيت المناسب والتفاصيل والوضوح هو أساس جودة التقارير المالية ، وتختار البحوث معيار معني لتقييم جودة التقارير المالية ، حيث اختارت بعضها جودة نتائج الأعمال ، واختارت بعضها الاستحقاقات التقديرية (Shoor varzy) .

1- مفهوم جودة التقارير المالية :

عرفت بأنها توفير القوائم المالية لمعلومات حقيقية وعادلة من الأداء التشغيلي والمركز المالي (إلهام ،2011م ، ص86). هي درجة التمثيل الصادق للتقارير المالية بحيث يعكس المفاهيم المحاسبية الأساسية. عرفت بأنها دقة توصيل ونقل التقارير المالية للمعلومات عن المؤسسة بشكل عام والتدفقات النقدية المتوقعة بصفة خاصة للمستثمرين . عرفت بأنها تعني وضوح وشفافية التقارير المالية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب (حقبة ،2001م ، ص86).

عرفت بأنها الدقة في الإفصاح عن المعلومات التي تعكس العمليات التشغيلية للمنشأة ، وبصفة خاصة تعكس تدفقاتها النقدية .
عرفت بأنها الدقة في الإفصاح عن المعلومات التي تعكس العمليات التشغيلية للمنشأة ، وبصفة خاصة تعكس تدفقاتها النقدية (صلاح ،2001م ، ص276) .

إختلفت الآراء في معني جودة التقارير المالية ، حيث يري المحللون أن الإفصاح المالي الذي يتسم بالتوقيت المناسب والتفاصيل والوضوح هو أساس جودة التقارير المالية . (ليلي ،2004م ، ص ص109-135) .

أيضاً عرفت جودة التقارير المالية (بأنها تعني وضوح وشفافية التقارير المالية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب ، وطبقاً لتعريف منظمة AICPA فإن اللجنة الخاصة بالتقارير المالية تري أن الجودة هي مدي القدرة علي إستخدام المعلومات في مجال التنبؤ ، ومدي ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها) (هبة ،2011م ، ص86) .

ولكن يشير الفكر المعاصر للجودة إلي أهمية التركيز علي مفهوم مرونة الإستخدام وأخذ وجهة نظر مستخدموا المعلومات عند تحديد الجودة بإعتبار المستخدم النهائي هو فيصل الحكم علي مدي جودة المعلومات (مجدي ،2005م ، ص ص723-728) .

يري الباحثان أن جودة التقارير المالية تعني وضوح وشفافية التقارير المالية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب وهي درجة التمثيل الصادق في التقارير المالية بحيث يعكس المفاهيم المحاسبية الاساسية.

2- خصائص جودة التقارير المالية :

أهم الخصائص هي الملائمة : تعد الملائمة من أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الإستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي ، ولأجل تحقيق صفة الملائمة في المعلومات المحاسبية يجب أن تتوفر الصفات النوعية الفرعية التالية هي :

أ.التوقيت المناسب : تعد هذه الخاصية من الخصائص الهامة للحكم على جودة المعلومات المحاسبية ، بحيث تصل نفس المعلومات إلى جميع

متخذي القرارات في في التوقيت المناسب وفي الوقت ذاته حتى لا تفقد قيمته .

ب. التغذية العكسية : تعني خاصية التغذية العكسية توافر المعلومات عن نتائج القرارات الماضية للمساعدة في تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة وفي إتخاذ القرارات المستقبلية .

ج.القيمة التنبؤية : التنبؤ بالمعلومات يعني إعطاء مؤشرات قوية في المستقبل في الظروف الطبيعية وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة من الواقع فإنها تكون أكثر ملائمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي للمنشأة ومعرفة الإنحرافات ومواضعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها، (شريف ،2002م ، ص158) .

يرى الباحثان أن خصائص جودة التقارير المالية هي : الملائمة ، التوقيت المناسب ، التغذية العكسية ، القيمة التنبؤية .

3- العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية هي :

أ- المعايير المحاسبية : تقوم المعايير المحاسبية بدور هام في تنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع ويتم ذلك من خلال إستخدامها في إعداد وعرض التقارير المالية ويتم إعداد تلك المعايير في ضوء الإطار الفكري للمحاسبة المالية وتزايد جودة التقارير المحاسبية ، كما زادت جودة الإطار الفكري الذي تشتق منه تلك المعايير . وقد أكد مجلس معايير المحاسبة المحاسبة الدولي (IASB) ضمن أهدافه الرئيسية على جودة المعايير حيث يجب توفير معايير محاسبية عالية الجودة وعلى الرغم من الإتفاق على توفير معايير ذات جودة عالية حتى يمكن توفير معايير ذات جودة عالية إلا أن الأداء أختلف بشأن تحديد هذه الجودة والمتطلبات التي يجب توافيرها من المعايير المحاسبية حتى يمكن تحقيق هذه الجودة ، وقد عرفت الهيئة الأمريكية الإشراف والرقابة على البورصة(SEC) عام 2000م جودة المعايير بأنها المعايير المحاسبية التي ينتج عنها معلومات ملاءمة وموثوق فيها ويمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدمين وفي هذا الصدد فهنالك أربعة وجهات نظر لتقييم جودة المعايير المحاسبية وهي :

i. وجهة نظر معدي ومراجعي التقارير المالية .
ii. وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية .
iii. وجهة نظر واضعي المعايير المحاسبية .
iv. وأخيراً وجهة نظر سوق الأوراق المالية حيث يتم تقييم جودة المعايير المحاسبية بمدى فاعليتها في تخفيض الموارد في سوق الأوراق المالية .

ب - حوكمة الشركات : تعتبر حوكمة الشركات أحد الوسائل الأساسية لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات الإقتصادية الحديثة والأزمة المالية العالمية والإنهيارات المالية للعديد من الشركات والتي ترجع إلى الفساد المالي والإداري والممارسة غير السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارات وكذلك إختلاف هياكل التمويل وعدم القدرة على التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الإلتزامات المستحقة عليها بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الإهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية وعدم الإهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة ، ويتضح من مما سبق أن آليات حوكمة الشركات لها دور فعال ومؤثر على جودة التقارير المالية .

ج - المراجعة الخارجية : تمثل خدمات المراجعة الخارجية محوراً رئيسياً في تحديد مدى جودة التقارير المالية حيث تتأثر جودة التقارير المالية بالمراجع الخارجي وذلك لأن الهدف الرئيسي من المراجعة الخارجية هو التخلص من الأخطاء المقصودة وغير المقصودة في التقارير المالية وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية ، وكذلك أن التغيير الدوري الإلزامي للمراجع الخارجي يؤثر على جودة التقارير المالية، فالتقارير المالية التي تمت مراجعتها من مراجع خارجي واحد (فائزة ،2005م ، ص ص95-96) .

د- الموضوعية من قبل الشركة للمساعدة في تحقيق أهداف الإدارة وتتأثر جودة التقارير المالية بنظام الرقابة الداخلية لها ضعيف تكون التقارير المالية ذات جودة منخفضة ، وبالعكس الشركات التي لديها نظام رقابة داخلية قوي تكون التقارير المالية لها ذات جودة عالية .

هـ - لجان المراجعة : تعتبر لجان المراجعة تطويراً لعملية المراجعة في معناها الواسع حيث جاءت فكرتها بهدف توفير وسيلة فنية رقابية تعمل على حماية أصحاب المصالح المختلفة بالمنظمة من خلال توفير تأكيدات إضافية بأن مجالس إدارة المنظمات تؤدي مسئولياتها ووكلاء عنهم بكفاءة وفعالية ، فلجان المراجعة تقوم بالتأكيد من وجود بيئة رقابية داخلية فعالة أحد عناصرها وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية ذات جودة مرتفعة مع توافر نظام معلومات رسمي سليم يضمن جودة التقارير المالية . وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن جودة التقارير المالية تتوقف على مدى وجود لجان المراجعة ، حيث وجود لجان المراجعة يزيد من فعالية عملية الإشراف على إعداد التقارير المالية، الحد من الخلافات بين الإدارة والمراجع الخارجي ومن ثم فإن وجود لجان المراجعة يؤدي إلى دقة وموضوعية التقارير المالية وتوفير معلومات محاسبية عالية الجودة وتحقيق جودة الدخل المحاسبي (إلهام ،2011م ، ص90) .

يرى الباحثان أن العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية هي : المعايير المحاسبية ، حوكمة الشركات ، المراجع الخارجية ، الموضوعية ، لجان المراجعة .

4- أنواع جودة التقارير المالية :

هي جودة صياغة التقرير ، جودة محتوى التقرير ، جودة عرض التقرير(إيمان ،2009م ، ص310).

5- مداخل تقييم جودة التقارير المالية هي : (نعمة ،2006م ، ص ص 50-54) .

مدخل إحتياجات المستخدم ، مدخل حماية المساهم أو المستثمر ، مدخل ثقة الطرف الثالث في القوائم المالية (هشام ،2002م ، ص ص 101-149).

6- المقومات اللازمة لتحقيق جودة التقارير المالية :

بناء مبادئ تعتمد على المعايير المحاسبية الدولية ، تحسين التقارير المالية إلى ما وراء المتطلبات التنظيمية ، إستخدام شبكات الاتصال الدولية لتحسين التقارير والتحليل المرتبط بالأداء ، الاهتمام ببث البعد الأخلاقي الذي يتضمن إعتناق روح الشفافية والإقتناع بمبدأ المسآءلة والإصرار على سلامة وأمانة الأفراد .

7- أنواع التقارير المالية :

تختلف التقارير بإختلاف تصميمها وأنواع البيانات والمعلومات التي تشتمل عليها وبإختلاف الأغراض التي تعد من أجلها

أ. من حيث الغرض (تقارير تساعد في عملية التخطيط ، تقارير تساعد في عملية الرقابة ، تقارير خاصة) .

ب. من حيث الشكل (تقارير مكتوبة ، تقارير شفهية) .

ج. من حيث أنشطة المشروع (تقارير عن نشاط الإنتاج ، تقارير عن نشاط المشتريات ، تقارير عن نشاط المخازن ، تقارير عن نشاط التسويق والمبيعات ، تقارير مالية ، تقارير إدارية) (محمد،2001م ، ص81). .

د. من حيث الأطراف الموجه اليهم (تقارير خارجية ، وتقارير داخلية) .

هـ من حيث الفترة التي تغطيها (تقارير يومية ، إسبوعية ، شهرية ، سنوية ، أو غير مؤقتة (أنور ،2006م ، ص 56) .

تقارير داخلية تعدها الإدارة للإستخدام الداخلي للمنشأة الإقتصادية ، مثل ذلك قوائم التكاليف (إلهام ،2003م ، ص 109) ، وبيان الإنحرافات وتحليلها أو الموازنات التخطيطية لمختلف الأنشطة في شكل تقارير دورية عن الإنتاج والمبيعات والمصروفات ، تقارير خارجية هي التقارير المعدة للإستخدام الخارجي للمستخدمين (المصارف ، المساهمين ، الدوائر الحكومية ، البورصات) ، وقد تشمل التقارير المالية على معلومات مالية ومعلومات غير مالية ، ونشرات وتقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمنشأة ووضعاً للخطط والتوقعات والتأثير البيئي أو الإجتماعي مما يوضح أن التقارير المالية ذات مفهوم أشمل من القوائم المالية .

يرى الباحثان أنه تختلف التقارير بإختلاف تصميمها وأنواع البيانات والمعلومات التي تشتمل عليها وبإختلاف الأغراض التي تعد من أجلها .

8- عناصر القوائم المالية :

هي المجموعة الأساسية التي تظهر في القوائم المالية الأساسية وتسمى بالبنود وهي الأصول والالتزامات أو الخصوم ، حقوق الملكية ، إستثمارات الملاك ، توزيعات الملاك ، الإيرادات ، المصروفات ، المكاسب ، والخسائر ، الدخل الشامل .

يرى الباحثان أن عناصر القوائم المالية هي بنود قائمة الدخل والميزانية العمومية .

9- مستخدمو التقارير المالية :

يتم إستخدام معلومات التقارير المالية من جهات عديدة تشمل الملاك (طارق ،2005م، ص 36) ، والمقرضين ، والموردين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين ، والدائنين ، والإدارة والمحللين الماليين ، والإقتصاديين ، والمستشارين ، والبورصات ، والمحامين ، والضرائب ، والمشرعين والصحافة المالية ، والنقابات العمالية ، والتجمعات التجارية ، وباحثي الأعمال ، وأساتذة الجامعات ، وطلاب البحث ، وعامة الشعب ، وتختلف درجة الفائدة من معلومات التقارير من حيث الفائدة المباشرة أو غير المباشرة ، فأصحاب الفائدة المباشرة (الملاك ، والإدارة ، والدائنين) بينما فئات الفائدة غير المباشرة (المحللين الماليين والمستشارين والهيئات التنظيمية والنقابات) يقدمون النصح ويمثلون الذين يأملون في أن تكون لهم فوائد مباشرة .

يهتم المستثمرون المحتملون بالتدفقات ومقدرة المنشأة في توليد تلك التدفقات ، اما المقرضين والموردين والموظفين فإهتمامهم ينصب في مصدر النقدية لما يعود لهم من أرباح وتوزيعها وزيادة الأسعار السوقية للأسهم وإعادة سداد القروض وقيمة السلع والخدمات والرواتب والأجور وتمثل السلطات الضريبية وأجهزة التخطيط والجهات الإشرافية والرقابية والجهات التي تضع المعايير هم من المستخدمين المحتملين الذين يحتاجون إلى معلومات معينة ويتمتعون بقوة الحصول على تلك المعلومات للقيام بوظائفها.

ومن الأطراف القادرة على إلزام المنشأة لتقديم معلومات محددة ، البنوك وشركات التأمين تتمثل في القروض وشركات خاصة بسوق الأوراق المالية .

يرى الباحثان أن مستخدمو التقارير المالية ينقسم إلى قسمين ، مستخدمين داخليين ، مستخدمين خارجيين .

10- أنواع القوائم المالية :

تنقسم إلى قسمين هما ، قوائم مالية أساسية هي التي يتم إعدادها بصرة منتظمة ودورية وتوفر الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية وتتكون هذه المجموعة من قائمة الدخل اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية وتتكون هذه المجموعة من قائمة الدخل ، وقائمة المركز المالي ، و قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وقائمة التدفق النقدي

قوائم مالية مكملة أو ملحقة ، وهي تعدها الوحدات المحاسبية بصورة اختيارية لمقابلة ظروف معينة أو لتنظيم أوضاع خاصة ومن أمثلتها ، قوائم لتفاصيل بعض الإجماليات الواردة بالقوائم الأساسية ، قوائم عن القيمة المضافة ، قوائم معدلة بالتغير في مستويات الأسعار.

يرى الباحثان أن أنواع القوائم المالية تنقسم إلى قسمين ، قوائم مالية أساسية ، قوائم مالية مكملة أو ملحقة .

11- أهداف القوائم والتقارير المالية :

تهدف لتحقيق الأهداف الآتية (آمال ،2010م ، ص 92) ، المساعدة في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة ، تعتبر التقارير المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة المالية ، حيث تعمل على توصيل المعلومات الملائمة للفئات ذات المصلحة ، التقارير

المالية هي الوسيلة الأساسية للإتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بأنشطة المؤسسة ، تمكن من التعرف على المركز المالي والأداء والتدفقات ، تساعد في عملية التنبؤ بالمستقبل والتحوط ووضع الخطط المستقبلية ، توفير المعلومات المفيدة في مجال إتخاذ القرارات الإقتصادية (قاسم ،2015م ، ص25) ، إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة لإجراء التنبؤات والمقارنات وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة ، تقديم قائمة الدخل الدوري بالشكل الذي يمكن من الإعتماد عليها في إعداد التنبؤات والمقارنات والتقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الدخل في المستقبل ، تقدير قائمة بالتقديرات المتعلقة بالمستقبل ، تقديم قائمة بالنشاط المالي للمنشأة (محمد ،2004م ، ص50) .

يرى الباحثان أن من أهداف القوائم والتقارير المالية إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة لإجراء التنبؤات والمقارنات وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة .

12- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الرئيسية أو الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية : (نعيم ،1992م ، ص ص 23-24) هي الملائمة ، درجة الثقة في المعلومة وحتي تكون المعلومة موثوقة يجب أن تكون ملائمة ولكي تكون ملائمة لإتخاذ القرار يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص هي (التوقيت المناسب (الهادي ،2003م، ص ص169-170)، القدرة التنبؤية ، أو الإرتداد العكسي ، الوقتية ، السهولة والوضوح ، الصحة والدقة ، الشمول (ثابت،2005م، ص 70).

ولكي تتحقق الثقة في المعلومات المحاسبية يجن أن تتوفر فيها الخصائص الآتية ، القابلية للثبات (محمد ،1998م ، ص 86) ، الصدق والتعبير(عباس ،1996م ، ص196) .

تمثل الخصائص الثانوية أكثر فائدة للمستخدمين ولأجل تحقيق صحة الإعتماد والموثوقية (محمد،1998م ، ص15) . في المعلومات المحاسبية يجب أن تتوفر فيها الصفات النوعية الفرعية والمتمثلة في القابلية للمقارنة ، القابلية للتحقق ، الموضوعية ، صدق العرض (حياتي ،2010م ، ص 120) ، الأهمية النسبية (عماد ،2009م ، ص 7) ، الإتساق أو الثبات ، الحياد أو عدم التحيز ، السهولة .

يرى الباحثان أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تنقسم إلى قسمين الخصائص الرئيسية أو الخصائص الأساسية ، الخصائص الثانوية

.13- مصادر وإستخدامات المعلومات المحاسبية :

تنقسم إلى قسمين مصادر داخلية ومصادر خارجية (طارق ،1998م ،ص 84).المصادر الداخلية تعد من أهم مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية وتتمثل المصادر الداخلية في الوحدة الإقتصادية (المنشأة) نفسها والتي تقوم بإعداد ونشر المعلومات المحاسبية للأطراف ذات الإهتمام وتشمل هذه المصادر ، القوائم المالية الأساسية (قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، التدفقات النقدية ، التغيرات في حقوق الملكية) ، المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تحتوي على العديد من المعلومات الضرورية وغير الموجودة في القوائم المالية ، التقارير المالية المؤقتة التي تصدرها الوحدات الغقتصادية لأغراض الإستخدامات المختلفة سواء للإدارة أو للمستخدمين من الخارج وهي تقدم على مدار السنة وقد تكون ربع سنوية أو نصف سنوية ، بالإضافة لتقارير مجلس الإدارة والتي تلجأ اليها المؤسسة للحصول على إحتياجاتها من المعلومات اللازمة لأغراض إتخاذ القرارات الإدارية المختلفة كقرارات شراء أو بيع الأوراق المالية ، ومنها على سبيل المثال التقارير الخاصة بمجالس إدارة الوحدات الاقتصادية والتي تحتوي على مجموعة من البيانات والمعلومات المفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض المعلومات الخاصة بخطط لإدارة المستقبلية ، التقارير الخاصة بمراقب الحسابات التي تحتوي على العديد من المعلومات المفيدة والتي تتعلق بملاحظات أو نفقات خاصة بالقوائم المالية التي مراجعتها ، التقارير والقوائم الخاصة بتنبؤات إدارة الوحدات الإقتصادية ، المعلومات المالية والكمية الأخرى .

المصادر الخارجية هي تلك المعلومات التي يمكن الحصول عليها من البيانات والمعلومات الصادرة عن بورصة الأوراق المالية ، التقارير المحاسبية (القوائم التي تصدرها الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية ، البيانات والمعلومات الصادرة عن الوحدات الحكومية التي تعمل على تنظيم السياسات المالية والنقدية في الدولة ، البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة في تقارير مجلس الإدارة ، لبيانات والمعلومات الناتجة عن الاتصال بإدارة المنشأة ، الصحف والمجلات والنشرات المتخصصة .

مستخدمو المعلومات المحاسبية هناك أطراف عديدة تهتم بإستخدام المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية التي تعدها الوحدات الإقتصادية ، وتعتمد عليها في كثير من قراراتها وخططها ، وتبويبها وحيث يمكن تبويبها بشكل عام إلى مجموعتين رئيسيتين (طاهر، 2006م ، ص 57) ، المجموعة الأولى المستخدمون للمعلومات المحاسبية من داخل الوحدة الاقتصادية وتحتوي هذه الفئة على أطراف مختلفة من داخل الوحدة الاقتصادية منها الإدارة بمستوياتها المختلفة والعاملون ، والمعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية لهذه المجموعة تكون عادة في شكل تقارير مالية ،المستخدمون للمعلومات المحاسبية من خارج الوحدة الإقتصادية مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين ، المساهمين ، المحللين الماليين ، القرضين ، الدائنين ، الموردين ، المديرين والعاملين ، فئة العملاء والزبائن ، فئة الهيئات الحكومية ، فئات أخرى تشمل أجهزة البحث العلمي والأكاديمي ، وأجهزة حماية البيئة والبورصات ، والغرف التجارية ، والجمهور بصفة خاصة .

يرى الباحثان أن مصادر وإستخدامات المعلومات المحاسبية تنقسم إلى قسمين مصادر داخلية ومصادر خارجية .

خامساً : الدراسة الميدانية

جدول رقم (1) : وصف فرضية البحث : (العلاقة بين المراجعة المشتركة وتحسين جودة التقارير المالية).

الرقم	العبارة	اوافق بشدة		اوافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة	
		التكرار	النسبة(%)	التكرار	النسبة(%)	التكرار	النسبة(%)	التكرار	النسبة(%)	التكرار	النسبة(%)
1	توجد علاقة بين المراجعة المشتركة وتحقيق جودة التقارير المالية	99	66.0	48	32.0	2	1.3	1	.7	0	0
2	تقسيم العمل بين اتيام المراجعة يزيد درجة الثقة في القوائم المالية	100	66.7	45	30.0	5	3.3	0	0	0	0
3	المراجعة المشتركة تحسن من ملائمة التقارير المالية لاغراض مستخدمها	113	75.3	32	21.3	5	3.3	0	0	0	0
4	إلتزام المنشاة بالمراجعة المشتركة يمكن من العرض الصادق والعادل للمعلومات الواردة بالتقارير المالية	107	71.3	38	25.3	3	2.0	2	1.3	0	0
5	تطبيق المراجعة المشتركة في المنشآت يحسن من محتوي تقرير المراجعة ويزيد من جودة التقارير المالية	104	69.3	43	28.7	2	1.3	1	.7	0	0
6	تقرير المراجعة المشتركة يفيد في التخطيط الإقتصادي والتنمية الاجتماعية	101	67.3	43	28.7	6	4.0	0	0	0	0
7	المراجعة المشتركة تؤثر علي العرض العادل والصادق لمعلومات التقارير المالية	101	67.3	41	27.3	6	4.0	2	1.3	0	0
8	الإلتزام بالمراجعة المشتركة يؤكد موضوعية المعلومات في التقارير والقوائم المالية	99	66.0	44	29.3	6	4.0	1	.7	0	0
9	تقدم المراجعة المشتركة معلومات محاسبية موثوقة تساعد مستخدمي التقارير المالية في إتخاذ قراراتهم	103	68.7	44	29.3	3	2.0	0	0	0	0
10	تقدم المراجعة المشتركة رأياً محايداً يسمح لها بأن تكون أداة فعالة في إتخاذ القرارات	91	60.7	48	32.0	10	6.7	1	.7	0	0

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

جدول رقم (2) : إختبار فرضية البحث : (إختبار العلاقة بين المراجعة المشتركة وتحسين جودة التقارير المالية)

إختبار الصدق:الفا =0.94 والثبات (الفا = 90. أي ان الإختبار ثابت بنسبة 90.%).

الرقم	العبارة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	المنوال	
				القيمة	التفسير
1	توجد علاقة بين المراجعة المشتركة وتحقيق جودة التقارير المالية	172.933	0.000	1	موافق بشدة
2	تقسيم العمل بين اتمام المراجعة يزيد درجة الثقة في القوائم المالية	91.000	0.000	1	موافق بشدة
3	المراجعة المشتركة تحسن من ملائمة التقارير المالية لاغراض مستخدمها	126.360	0.000	1	موافق بشدة
4	إلتزام المنشاة بالمراجعة المشتركة يمكن من العرض الصادق والعادل للمعلومات الواردة بالتقارير المالية	194.160	0.000	1	موافق بشدة
5	تطبيق المراجعة المشتركة في المنشآت يحسن من محتوي تقرير المراجعة ويزيد من جودة التقارير المالية	187.867	0.000	1	موافق بشدة
6	تقرير المراجعة المشتركة يفيد في التخطيط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية	91.720	0.000	1	موافق بشدة
7	المراجعة المشتركة تؤثر علي العرض العادل والصادق لمعلومات التقارير المالية	167.920	0.000	1	موافق بشدة
8	الإلتزام بالمراجعة المشتركة يؤكد موضوعية المعلومات في التقارير والقوائم المالية	163.973	0.000	1	موافق بشدة
9	تقدم المراجعة المشتركة معلومات محاسبية موثوقة تساعد مستخدمي التقارير المالية في إتخاذ قراراتهم	101.080	0.000	1	موافق بشدة
10	تقدم المراجعة المشتركة رأياً محايداً يسمح لها بان تكون أداة فعالة في اتخاذ القرارات	134.960	0.000	1	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

(أوافق بشدة =1 أوافق =2 محايد =3 لا أوافق =4 لا أوافق بشدة =5)
الجدول أعلاه يوضح اتجاه إجابات المبحوثين، ومن خلال القيمة الإحتمالية للإجابات نلاحظ ان أغلبية الإجابات تتجه نحو الموافقة بشدة ومن خلال ملاحظة القيمة الإحتمالية فإننا نجد أنة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وتحقيق جودة التقارير المالية و بصورة قوية لأن صدق إجابات المبحوثين علي الأسئلة في هذا المحور بلغت (94%) وبنسبة ثبات (90%).

سادساً : النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

توصل البحث إلى عدد من النتائج أثبتت أن هناك دور للمراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية هي :

- الإستفادة من الخبرات في أتيام المراجعة المشتركة تزيد من تحسين جودة التقارير المالية .
- إلتزام المنشأة بالمراجعة المشتركة يمكن من العرض الصادق والعادل للمعلومات الواردة بالتقارير المالية .
- المراجعة المشتركة تحسن من ملاءمة التقارير المالية لأغراض مستخدميها .
- تقدم المراجعة المشتركة رأياً محايداً يسمح لها بأن تكون أداة فعالة في إتخاذ القرارات .
- تطبيق المراجعة المشتركة في المنشآت يحسن من محتوى تقرير المراجعة ويزيد من جودة التقارير المالية .
- الإلتزام بالمراجعة المشتركة يؤكد موضوعية المعلومات في التقارير والقوائم المالية ويفيد في التخطيط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية .
- تطبيق المراجعة المشتركة في المنشآت التي تستخدم نظم محاسبية محوسبة يحقق الشفافية والمصداقية في التقارير المالية .
- تقدم المراجعة المشتركة معلومات محاسبية موثوقة تساعد مستخدمي التقارير المالية في إتخاذ قراراتهم .
- تقسيم العمل بين أتيام المراجعة يزيد من درجة الثقة في القوائم المالية .
- المراجعة المشتركة تقلل من إحتمال وقوع الأخطاء الجوهرية من قبل المراجعين ، كما تعمل على مستوى حماية المراجعين من الناحية القانونية .
- التقرير الصادر عن عملية المراجعة المشتركة يكون أفضل وأقوى حيث أنه يصدر عن مجموع خبرات المراجعين الفنية والمالية معاً .
- أن نظام المراجعة المشتركة يساهم في معالجة مشكلات إنخفاض كفاءة الأداء المهني لدى المراجعين .

التوصيات

توصل البحث إلى عدد من التوصيات هي :

- على مكاتب المراجعة الإستفادة من عمليات وتطبيقات المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية لما لها من قدرة على زيادة مصداقية المراجعة وتقلل من إحتمال التواطؤ .
- لابد من توفير الكفاءة المهنية في مكاتب المراجعة خصوصاً من حيث العناية والمعرفة والخبرة - لابد من توفير تأكيد من قبل مكاتب المراجعة بأن جميع الأفراد العاملين بالمكتب ملتزمون بقواعد وأحكام الاستقلال والنزاهة والموضوعية .
- على مكاتب المراجعة توضيح السياسات والإجراءات التي تتبناها لتوفير القناعة لتحسين جودة التقارير المالية .
- على مكاتب المراجعة الحد من التجاوزات للمعايير المهنية .

سابعاً : المراجع والمصادر

الكتب

- أحمد نور محمد نور وآخرون ، المحاسبة المالية ، (الاسكندرية :الدار الجامعية ، ص68 .

- أمين السيد أحمد لطفي ، نظرية المحاسبة ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) .

- الهادي آدم محمد ، نظرية المحاسبة ، الطبعة الثانية ، الخرطوم : جي تاون ، 2003م .

- عبدالفتاح الصحن ، محمد سمير الصبان ، شريفة علي حسن ، أسس المراجعة – الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات ، مصر: الدار الجامعية ، 2004م.

- عصام الدين محمد متولي ، تطوير التقارير المالية المنشورة لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، (د ن ، 2002م) .

- طارق عبدالعال حماد ، التقارير المالية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ،2005م) .

- محمود ابراهيم عبدالسلام تركي ، تحليل التقارير المالية ، (الرياض : مطابع جامعة الملك سعود ، 1993م) .

- يوسف عوض العدلي ، د. محمد أحمد العظمة ، المحاسبة المالية ، (الكويت : ذات السلاسل ، 1989م) .

الرسائل الجامعية

- الهام محمد أحمد على سحلول ، تقييم تأثير الاختلافات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية ، (حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، إدارة الأعمال ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2001م .

- حقبة عبد العاطي محمد رزق ، أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية على جودة التقارير المالية ، (حلوان : جامعة حلون ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2001م .

-عمر السر الحسن محمد ، المراجعة البيئية ودورها في تحسين نوعية التقارير المالية لمنظمات الأعمال السودانية ، بحث مقدم للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة ، 2012م .

- محمد مهدي عكش ، أثر حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، سوريا : جامعة حلب ، 2001م .

- منى صلاح محمد الأمين ، التخصص الصناعي والمراجعة المشتركة ودورهما في زيادة الكفاء ة المهنية للمراجع الخارجي ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ، جامعة النيلين : كلية الدراسات العليا ، 2016م .

- نعمة حرب مشابط ، دراسة تحليلية للعلاقة بين التكوين الأخلاقي والسلوكي للمحاسب وجودة التقارير المالية مع دراسة تجريبية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الإسكندرية، 2006م .

- هبة عبد العاطي محمد رزق، أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية على جودة التقارير المالية، (حلون:جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة ماجستير المحاسبة غير منشورة، 2011م.

- وجدان أحمد الطيب محمد، الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة ،(جامعة النيلين : كلية الدراسات العليا ، 2017م) .

- يسري سيد أحمد سيد ، دور المراجعة المشتركة في تقليل فجوة التوقعات في المراجعة – دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية بولاية الخرطوم ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والمراجعة ، (جامعة النيلين : كلية الدراسات العليا ، 2017م) .

المجلات العلمية

- امال محمد محمد عوض ، دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير للشركات المسجلة في البورصة المصرية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، 2010م .

- دعاء عبدالوهاب عبدالله ، إطار مقترح لتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال تفصيل هيكل الرقابة الداخلية طبقا للمتطلبات الحديثة ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، العدد الثالث ،2012م) .

- صالح حامد محمد علي ، استخدام المراجعة المشتركة بمكاتب المراجعة الخارجية وعلاقته بفجوة التوقعات - دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد السابع ، العدد الأول ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، الإسماعيلية ، 2016م .

- صلاح حسن علي ، مؤشر مقترح لقياس وتقييم مستوى جودة التقارير المالية ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، 2011م.

- على عبدالله الزغبي ، حسن محمود الشنطاوي ، تأثير معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات ، (جامعة القصيم : كلية الاقتصاد والادارة ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ،2012م) .

- علي محمود مصطفى الهريدي ، تأثير المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية ، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الأول ، المجلد الثاني والخمسون ، الجزء الثاني ، 2015م .

- فائزة محمود محمد عبدالله ، إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام قياس الأداء المتوازن مع دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة الإسكندرية ، 2005م .

- محمد أحمد ابراهيم خليل ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية ، (جامعة الزقازيق : كلية التجارة ، مجلة البحوث و الدراسات التجارية ، السنة الخامسة والعشرون ، العدد الاول ، 2005م) .

- مدثر طه أبو الخير ، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية ، (طنطا : كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد الثاني ، 2007م) .

- محمد جودة عبدالفتاح ، إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسات إدارة الأرباح ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الثاني .

- مجدي محمد سامي ، نحو إطار مرجعي لتقويم جودة المعلومات المحاسبية ، (جامعة الزقازيق : كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، السنة الخامسة والعشرون ، العدد1 ، 2005م) .

- هشام حسن عواد المليجي ، تقييم جودة التقرير المالي الإلكتروني ، دراسة اختيارية على القطاع المصرفي ، (جامعة حلوان : كلية التجارة وإدارة الاعمال ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الرابع ، 2002م) .

- يحي بن علي الجبر، ناصر بن محمد السعدون ، أثر المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي ، الرياض :معهد الإدارة العامة ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد الرابع والخمسون ، العدد الثاني ،2012م .

المراجع باللغة الإنجليزية

-DeAtngelo,1986,Dechow et al ., 1995 Jean je an & Stolowy,2008:10

.-Shoor varzy & Tu Zandeh jani, 2011:33aMar Quardt &Wedmar ,2004 Dhaliwal etal., 2004 Schrand & Wong ,2003 (Wong sun wai ,2010)